ليس فى اللغة "واو" للاستئناف

للدكتور محمد نائل أحمد

ذكر بعض النحاة المتأخرين، وفى مقدمتهم ابن هشام، أن الواو تأتى للاستئناف، وذكروا بعض الشواهد من القرآن الكريم ومن الشعر.

ولقد راجعت مؤلفات المتقدمين كسيبويه وابن جنى وابن يعيش، فلم أجد فيها شيئاً اسمه « واو الاستئناف » وإنما تأتى عندهم للعطف أو الحالية أو المعية، فمهمتها عندهم الربط والوصل، وليس القطع والفصل، فكيف غاب عن ابن هشام العالم الفحل، هذا التضارب الواضح بين معنى « الواو » ومعنى « الاستئناف » فى اللغة وفى اصطلاح علماء البلاغة .. فان اللغة تقول : الاستئناف — الابتداء، إذ هو مأخوذ من « الأنف » وأنف، كل شىء أوله .. وعلماء البلاغة يعرفون الاستئناف بأنه فصل جملة عما قبلها لوقوعها جواباً عن سؤال تضمنته الجملة الأولى، فهو قطع وفصل، لا مكان فيه للواو .. فحين قال يوسف — عليه السلام — : « وما أبرئ نفسى » أثارت الجملة علامة استفهام كبرى تخطر لكل قارئ أو سامع : كيف تنفى عن نفسك البراءة وقد ثبتت بأكثر من شاهد ؟ فيكون الجواب : « إن النفس لأمارة بالسوء» (يوسف ٥٢) فالجملة الثانية كأنها ابتداء كلام، إذ السائل عادة يقطع كلام المسئول فيستأنفه هذا بالجواب.

ويبدو أن ابن هشام حاول فى كتابه « المغنى » أن يتتبع كل المعانى والأفكار التى طافت بعقول العلماء والمتأدبين فى عصره، فذكر ما يصح وما لا يصح ذكر « واو التذكر » و « واو الذكورة » و « واو الإنكار » و « واو الثمانية » و « الواو الزائدة » و « واو التعليل » ، وغيرها إلى ما يزيد عن عشرة

(*) ألقى فى الجلسة العاشرة يوم الثلاثاء ٢٩ من رجب سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ٥ من مارس (آذار) سنة ١٩٨٩ م.

معان لم تعرفها اللغة الفصيحة ولم يثبت منها شيء عند التحقيق .

وسوف لا نناقش هنا إلا واو الاستئناف وحدها .

قال ابن هشام فى مغنيه : ومن أقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما ، إحداهما واو الاستئناف ، نحو «لنبين لكم ونُقِرُّ فى الأرحام ما نشاء» ، ونحو « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فيمن رفع تشرب ، ونحو « من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم » فيمن رفع أيضاً ، ونحو « واتقوا الله ويعلمكم الله » ، إذ لو كانت واو العطف لانتصب (نقر) ولانتصب أو انجزم (تشرب) ، ولجزم (يذر) كما قرأ الآخرون ، وللزم عطف الخبر على الأمر (أى فى الآية الأخيرة) وقال الشاعر :

على الحكم المأتى يوماً إذا قضى
قضيته ألا يجور ويقصد

وهذا (أى البيت) متعين للاستئناف ، لأن العطف يجعله شريكاً فى النفى ، فيلزم التناقض ، وكذلك قولهم : دعنى ولا أعود .اه نص ابن هشام ، ج ٢ ص ٣٢ ، طبعة ١٩٢٨

ولقد نقلت كلامه كله ، لتسهل مناقشته جملة ثم تفصيلا .

فلأول نظرة يتبين أنه اعتمد فى رأيه هذا على اختلاف حركة الإعراب وحدها ولم نحاول أن يستوحى المعنى ، وما وراء مخالفة الإعراب من سر ، وما أكثر الأسرار التى يعبر عنها باختلاف الحركة ، من رفع يأتى بعد نصب أو جزم ، سواء فى الأفعال أو فى الأسماء كما سنرى بعد ، حين نعرض نماذج له من كتاب الله .

وفى النظرة الثانية ، نقف عند قوله — تعليقاً على البيت — إنه يتعين فيه أن تكون الواو للاستئناف فان مفهوم هذا النص أن ما سبقه من الآيات لا يتعين فيها ذلك ، إذ قد خرجها العلماء فعلا على العطف ، رافضين هذا الاستئناف ، وبهذا لا يتبقى من شواهده إلا البيت والجملة التى بعده ، على أننا سننظر فيها جميعها ، شاهداً بعد شاهد :

١ — فى قوله تعالى فى سورة الحج (٥) « يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر فى الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى ثم نخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم » .

هناك قراءتان فى (نقر) الرفع والنصب ، فالرفع هو ما اعتمد عليه ابن هشام فى رأيه ، والنصب عطفا على (لنبين) وفى نفسى شيء من قراءة النصب لأن التعليل الواضح فى (لنبين) لا يتضح فى (نقر) بينما قراءة الرفع هى التى يساندها السياق .

والمتأمل فى الآية يجدها استعملت حرف « ثم » فى العطف سواء فى الأطوار التى سبقت

(نقر) والتى جاءت بعدها : فلم تلجأ إلى الواو إلا عند (نقر) وحدها . أليس فى هذا التغيير إشارة إلى سر قصد إليه النظم؟ أو ليست الواو هنا مع ما بعدها (مما أقر فى الأرحام) ، مما يشير إلى حديث مطوى عن شىء لم يستقر فى الأرحام ..؟ وما أروع القرآن حين يوجز فيشير ، ويكتفى بالإشارة عن العبارة . إن ها هنا حذفاً فى الآية دلت عليه الواو والفعل المرفوع بعدها . يتبين ذلك حين نصوغ الآية بلغتنا نحن هكذا : يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث فانظروا كيف خلقتم .. إنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة ، وجعلنا الأرحام تلفظ ما نشاء مما لم تكتب له الحياة ، وتقر ما نشاء مما أردنا له الحياة ثم نخرجكم طفلا ... فالواو عطفت (نقر) على (تلفظ)

وبمثل هذا التقدير فى إظهار ما طواه النظم الكريم ، كان العلماء يقدرون. فهذا ابن قتيبة.. وقد فطن إلى أن القرآن الكريم لا يمكن أن يترجم لفظه ، بل الميسور أن يترجم تفسيره — يقول : (واعلم أنك لو أردت أن تنقل (أى تترجم) قوله تعالى : « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء » (سورة الأنفال ٥٨) ، لم تستطع أن تأتى بهذه الألفاظ مؤدية عن المعنى الذى أودعته ، حتى تبسط مجموعها وتصل مقطوعها وتظهر مستودعها ، فتقول : إن كان بينك وبين قوم هدنة ، أو عهد ، فخفت منهم خيانة أو نقضاً ، فأعلمهم أنك قد نقضت ما شرطت لهم ، وآذنهم بالحرب ، لتكون أنت وهم فى العلم بالنقض على استواء (كتاب تأويل مشكل القرآن) ص ١٦ تحقيق السيد أحمد صقر

هكذا كان الأوائل يدركون المطوى ، إيجازاً وإعجازاً فى كتاب الله ، فإنه يحذف ويطوى ، مكتفياً بالإشارة والتلويح عن العبارة والتصريح .

فالعدول عن «ثم» إلى الواو ورفع ما بعدها فى الآية وأمثالها ، إنما هو عطف على محذوف دل عليه السياق ، وما أشبه رفع الفعل هنا برفع الاسم بين المنصوبات فى لفظ «الصابئون» كما سنوضحه فيما بعد .

ومهما يكن فقد رفض شراح ابن هشام أن يوافقوه على أن الواو للاستئناف ، فقال الدمامينى : إنها للعطف على الفعل الذى تعلق به الجار والمجرور فى (لنبين) وقدره هكذا (نفعل ذلك لنبين لكم ونقر ...) فعطف نقر على نفعل . بينما رأى الأمير أنها عطف على جملة (فانا خلقناكم) .

٢ — وفى قوله تعالى فى الأعراف (١٨٦) : « من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم يعمهون » قراءتان أيضاً فى «ويذرهم» : الرفع وهى شاهد ابن هشام ، والجزم عطفاً على جواب الشرط ، إذ هو مجزوم محلا وقدره

الزمخشرى هكذا : (من يضلل الله لا يهده أحد ويذرهم) :

ولعل الأقرب من هذا ، أن نقول : إن جملة « من يضلل الله فلا هادى له » هى حكم عام يشمل الخلق جميعاً ، فحين يساق عند الحديث عن قوم بأعينهم يتساءل متسائل : أهؤلاء يضلهم الله ولا يهديهم أحد ..؟ يكون الجواب : نعم ، يضلهم ويذرهم فى ضلالهم يعمهون ، وهذا ما عناه الزمخشرى حين قال : إن الرفع على الاستئناف — أى الاستئناف البلاغى الذى يعطف الفعل على جواب السائل المحذوف ، وليس استئناف ابن هشام ، على أن الشيخ الأمير يرى أن جملة يذرهم معطوفة على الجملة الشرطية بتمامها ، ومعنى ذلك أنها معطوفة على أية حال ، مجزومة أو مرفوعة وأن الورو للعطف لا للاستئناف .

٣ — وقوله تعالى فى آخر سورة للبقرة (٢٨٢) : « واتقوا الله ويعلمكم الله » ، جاءت الواو بين جملتين : إنشائية وخبرية ، ويرى ابن هشام أنه لا يجوز عطف هذه على تلك ، وهو الذى عقد فصلا فى هذا الكتاب بعنوان (عطف الخبر على الإنشاء وعكسه (ص٧٩ من الجزء الثانى وذكر فيه الخلاف بين النحاة فى من أجازه ومن منعه ، وذكر أن ممن أجازه سيبويه والصفار وجماعة من النحاة ، محتجين بقوله تعالى فى أول البقرة : (وبشر الذين آمنوا) ، ونقل فى تأييد هؤلاء رأى الزمخشرى فى هذه الآية ، وأنها من عطف جملة المعنى على جملة ما سبقه من عقاب الكافرين ، بل إن ابن هشام عقد عنواناً لعطف المعنى على المعنى ، بل لعطف التوهم . .

فكيف ضيق الأمر فى هذه الآية ولم ير فيها عطف المعنى على المعنى ، أو العطف على محذوف — فلقد علمهم الله نظام التعامل فى الدين ، حاضرين ومسافرين ، وشدد على الكاتب والشهود ، وكرر لهم الأمر بالتقوى أكثر من مرة .. أفلا يصح تقدير الكلام هكذا : ... فاتقوا الله فيما علمكم من هذه الأحكام ويعلمكم من غيرها ، فكان تغيير النسق فى رفع يعلمكم إشارة إلى هذا المحذوف. ولتربط هذه الواو ما علمهم قبل بما سيعلمهم بعد .. لا ينبغى أن يفهم القرآن إلا على هذا النسق .

٤ — ثم نأتى إلى البيت الذى أصر على أنه يتعين فيه الاستئناف لا غير :

على الحكم المأتى يوماً إذا قضى
قضيته ألا يجور ويقصد

فان عطف (يقصد) على (يجور) يؤدى إلى التناقض . . . .

ولنا أولا على هذا البيت أكثر من ملحوظة فهو بيت مجهول النسب ، لا يعرف قائله ، ثم هو سقيم الصياغة ركيك ، ثم إن نصف ألفاظه مجتلب بلا فائدة ، ولو أننا عبرنا عنه

لقلنا : (على الحكم إذا قضى ألا يجور) فأدينا المعنى كاملا تاماً فالكلمات (المأتى — يوماً — قضيته — يقصد) زيادة لا حاجة إليها ، فالبيت بهذه الصورة يشك فى أنه مصنوع وصناعته رديئة .

ومع كل هذا ، قد أواخذنا الدماميني من أمره ، إذ قال فى حاشيته : يمكن أن الأصل (وأن يقصد) فالواو عاطفة على أن لا يجور ، ثم حذفت أن فارتفع الفعل ، على حد قوله تعالى : « ومن آياته يريكم البرق » ، وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه ... ولك أن تقول : إن جملة (ويقصد) عطف على جملة (على الحكم ...) ، كما تقول : على زيد الصلاة ويزكى) .

٥ — ثم مثاله الذى ألحقه بالبيت فى حتمية الاستئناف وهو قولهم : (دعنى ولا أعود) إنما يجرى على الألسنة ، وهو من فصيح الكلام ، ولكن ليست واوه للاستئناف كما يرى ، وإنما هى للعطف ، وقد قدره العلماء هكذا : منك العفو ، ومنى الترك ، على أساس أن هذا القول إنما يصدر ممن أخطأ ويطلب العفو ويعد بألا يعود ، وينبغى أن يعلم أن المخطىء من شأنه .. وهو فى موقف الضعف — ألا يستعمل صيغة الأمر (دعنى) بل حقه أن يقول : تدعنى وأعدك ألا أعود ، أو تدعنى ولا أعود ، وإنما لجأ إلى صيغة الأمر — وإن كان الأمر بمعنى الرجاء هنا — كأنه يتعجل الإفلات من العقوبة ، وكثيراً ما تجرى على ألسنة المخطئين عبارات : أرجوك أتوسل إليك أن تعفو عنى ولا أعود إلى مثلها ، فالجملة الأولى تحمل فى مضمونها خبرا يعطف عليه الخبر بعدها .

* * *

وبعد :

فان لهذه اللغة أساليبها الدقيقة التى تستخدم فى التعبير والتصوير ، وهى فى سبيل الأغراض التى يقصد إليها المتكلم ، تفسح له الطريق بأساليب متنوعة ، يختار منها ما يشاء ، فمن حقه أن يخالف النسق الإعرابى لأداء غرض لا يود التعبير عنه بالكلمة أو الجملة ، ومن حقه أن يحذف بعض الكلام ويشير إليه بحرف العطف ، أو بحرف من الحروف الزائدة ، التى نيط بها أداء هذه الغاية ، نحو : « فبما رحمة من الله لنت لهم » .

ولئن كان ما وصل إلينا من كلام الفصحاء الأول ، لا تشيع فيه الأساليب التى تقوم فيها الإشارة مقام العبارة ، لقد جاءنا من كتاب الله ما لا يكاد يحصى عدداً ، أو تدرك أبعاده إعجازاً وأسراراً .

وليس هذا الذى تقوله هنا استطراداً دخيلا على البحث ، إنما هو فى صميمه ومحتواه ، فما جر النحاة المتأخرين إلى هذه المصطلحات والمسميات الكثيرة المرهقة ، إلا انصرافهم إلى المظهر الإعرابى المتعلق بالحركات ، بينما

كان النحاة القدامى يغوصون وراء المعانى ، ويتحسسون ما وراء المخالفة للنسق الإعرابى من أسرار وأغراض ، ولو أن النحاة المتأخرين ساروا على خطى المتقدمين لكفونا مئونة مثل هذه الدراسة حول واو الاستئناف وغيرها مما شغل حيزاً كبيراً فى كتب المتأخرين ، وحرم النحو من متعة التذوق والخصب فى دراسة الشواهد والنصوص ، وساقنا إلى تشقيق هذه الدراسات إلى علوم ثلاثة : النحو والبلاغة والنقد ، بينما كان النحو الأول هو هذه الثلاثة مجتمعة . وغفر الله للسكاكى ، فهو صاحب هذه البدعة ، فقد كان « مفتاحه » هو الذى أغلق الباب فى وجه الدراسات التى بدأها سيبويه وابن جنى والمبرد والجرجانيان : صاحب « الوساطة » وصاحب « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » ، والتى سجلها الزمخشرى ببراعة واقتدار فى الكشاف « الباحث عن أسرار التنزيل » ، وهذه قطرة من — بحارهم :

١ — يقرأ الزمخشرى قول الله تعالى فى سورة المائدة (٦٩) : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر ... » الآية .

فيرى فى الآية ظاهرتين تخالفان الآية نفسها فى سورة البقرة (٦٢) : « رفع الصابئون » هنا ، ثم قدمها على النصارى ، بينما جاءت هناك منصوبة ، ومتأخرة عنهم .. فما السر ..؟ ولماذا خالف بين هذه وتلك .. ؟ ثم يجيب بما يراه السر فى ذلك ، فيقول : فائدة التقديم التنبيه على أن الصابئين يثاب عليهم إذا صبح منهم الإيمان والعمل الصالح ، فما الظن بغيرهم وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غياً ، لأنهم خرجوا عن الأديان كلها . (ج ١ ص ٦٣٢) .

ثم يستأنس بما قال سيبويه فى قول الشاعر :

وإلاّ فاعلموا أنا وأنتم
بغاة ما بقينا فى شقاق

إذ قال : قدم « وأنتم » قبل مجىء الخبر « بغاة » ليسارع إلى التنبيه على مشاركتهم فى البغى ، إذ لو قال : « أنا بغاة وأنتم كذلك لأفاد أن المتكلم وقومه هم البادئون بالبغى ، وأن أولئك جاء بغيهم رداً عليهم ، فقدم « أنتم » ليدفع هذا الوهم .

هكذا فهم النحاة الأولون أن المخالفة فى الإعراب أو المخالفة فى الترتيب كلاهما وراءه مغزى وسر ، تماماً كالمخالفة فى « نقر فى الأرحام » بعد « لنبين لكم » . وكلمة « الصابئون » فى الآية خبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة « إن الذين آمنوا » ، كما أن جملة « ونقر » معطوفة على الجملة المحذوفة كما سبق تقديرها (فنسقط من الأرحام ما نشاء ونقر ما نشاء) ، أو معطوفة على جملة الفعل الذى تعلق به (لنبين لكم) أى (نذكر لكم ما ذكرنا من أطوار الخلق لنبين لكم قدرتنا ،

ونحو :..) ، والواو عاطفة لا استئنافية على كل حال ، والعطف على المحذوف أشهر من أن يذكر .

٢ — ويرى العلماء قول الله تعالى فى قصة بنى إسرائيل فى سورة البقرة (٤٩) : « وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم » قد فصل « يذبحون » عما قبله ، بينما وصله بالواو فى سورة إبراهيم (٦) فيدركون أن الله تعالى — وهو المتحدث فى البقرة — أجمل العذاب ، ثم فصل ، على حد قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين (الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣) ، بينما المتحدث فى إبراهيم هو موسى ، فأراد أن يذكرهم بأنواع العذاب التى كانوا يعانونها ، من اضطهاد وضرب وسجن وتشريد ، ثم خص أشدها وأفجعها وهو ذبح الأبناء .. فلما اختلف المعنيان بالتنوع عطف ، من عطف الخاص على العام ، على حد قوله تعالى : « وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح » (الأحزاب ٧) ، ولا يعطف الخاص على العام إلا إذا كان له خصوصية تجعله كأنه نوع مستقل .

ولا أحب أن أستطرد فى ذكر هذه الدقائق التى تراها منبثة فى كتاب الله وفى بعض الشعر ، والتى أغفلها النحو المتأخر ، فابتعد عن أسرارها فى كثير من نظراته ، حتى حكم بزيادة إحدى الواوين فى قوله تعالى فى سورة الزمر (٧٣) : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم » ليكون ما بعد الواو الزائدة هو جواب إذا . قياساً على الآية التى سبقتها إذ كانت (فتحت) فيها هى الجواب ، متغافلا عن النكتة التى ذكرها العلماء فى حذف الجواب فى آية المتقين ، بل اتخذ من الآية شاهداً على أن « الواو » تأتى زائدة ، دخولها كخروجها ج ٢ ص ٣٤ من المغنى .

ومن القضايا التى أجمع عليها الثقاة من أهل اللغة أن القرآن الكريم ليس فيه حرف زائد دخوله كخروجه قط ، وإنما لكل حرف زائد فيه معنى قصد به ، وغرض سيق من أجله ، فكيف يقول بعض النحاة : إن الواو هنا دخولها كخروجها ؟

كما أن من القضايا التى لا جدال فيها ، أن اللغة لا تقبل بحال وضع جملة بجوار أخرى إلا وبين الجملتين نسب وصلة ، وإلا كان الكلام لغواً لا يشبه كلام الناس .. فان قويت الصلة بين الجملتين بأن اتحد معناهما اتحاداً ما ، وجب الفصل ، بأن يمتنع ذكر عاطف بينهما وذلك إذا كانت الجملة الثانية بيانا للأولى أو بدلا منها أو توكيداً لها ، فان ضعفت الصلة بينهما ، بأن تغاير معناهما مع وجود صلة ما تجمعهما وجب الوصل بحرف عطف.

وإنما أذكر هذه القضية الثانية ، مع أنها معلومة ، لأن حديث النحاة عن واو الاستئناف

قد يوهم جواز الانقطاع بين الجمل بينما اللغة تأباه إباء شديداً وتسقط الكلام إذا بدت فيه رائحة هذا الانقطاع ، ولهذا حوسب الشعراء حساباً عسيراً ، عندما بدت فى أشعارهم جمل لا رابط بينهما ، كالبيت المشهور ، الذى جمع بين مرارة النوى وكرم أبى الحسين :

لا والذى هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم

ومع تقديرى للجهود التى بذلها علماؤنا فى ضبط قواعد هذه اللغة ، مما يشكر لهم ، ولا ينكر ، فأنى لا أجد حرجاً فى تعقب بعض الآراء التى تثقل هذا العلم ولا تفيده ، والتى يمكن ردها بيسر إلى القواعد والأصول المتسقة مع أساليبها الجميلة والتى فطن إليها الفحول القدماء من النحاة وأرباب الذوق .

فقد رأيناهم يردون جميع الشواهد التى أريد بها أن تكون واوها للاستئناف إلى المعنى الأصلى للواو ، وهو العطف ، إما على محذوف دل عليه المقام ، وإما على مضمون الكلام السابق :

* * *

ومن هنا أرى مهمة المجمع وكل مشتغل بعلوم اللغة . مهمة شاقة وواسعة المدى لا فى وضع مصطلحات للعلوم والفنون فحسب ، بل فى تخليص هذه العلوم مما يثقلها من التقسيم والتفريع والتنويع ، وليتنا نفكر عملياً وجدياً فى العودة إلى النحو القديم ، ندرسه من خلال النص دراسة تطبيقية لا نظرية تنقد وتعرب وتعلل لما وراء الأساليب من أسرار وأبعاد .. ليتنا .. وكان الله فى عون الحافظين للضاد .

محمد نايل
عضو المجمع